

تتبعها وانما ادى بول الكفاية عنقها جميعا بلا رجوع ويجوز الموقوف على
المتولى للدين لمن احدثها ولا يطالب العبد الغائب بشئ لعدم لزومه
وقوله للكتبة بولها بغير كرهها اياها ولو حرره سقطت عن الجاهل حصته
ولو حرر الجاهل او مات ادى الغائب حصته حاله والاراد فشا ولو اوبوا الجاهل
او وصيه له عنقها جميعا وان كاتب الامتعتن لغيرها وعن ابن عباس بن
لها وقيل صح استئناسا للماروي ادى من ذكر لم يرجع على الاخر لا يرجع
ويجوز على القولين الاخرين ما رجوع كاتب نصف عده فادى الكفاية
عقود نصفه وسعى في بنية قيمته وقال العبد له مكاتبه على كماله ولا يأخذ
حادي القديس بالاسم **كتابة العبد المشترك** عبد لشريكه اذ
احدهما لصاحبه ان يكتب خطه باللفظ ويمتص بول الكتابة فكل كاتب
الشريك المأذون له ان يخط فقط عن الامام الخيري الكفاية عنده
وليس لشريكه شيئا لانه اذا اخط بعضه بعض اللفظ فجزء الممتصين
كله للمقاضي لانه له بالمتص فيكون متصا ولو تفرقا لان مقتضى حظ
المقاضي امانة بين شريكين كاستها فوطيها احدهما فاولت فادعاه الوالي
عز وطها الشريك الاخر فاولت فادعاه الوالي الثاني فجزء عود لتمام
ملكه ظاهر خلافها فان تجزرت بعد ذلك جعلت الكفاية كان لم يكن
وج فحق في الحقيقة ام ولد للاول بزوال المانع من الانتفال ووطيها
سابق فحق الاول لشريكه نصف قيمتها ونصف عقدها وبقية شريكه
عقرها كامل لو طيه ام ولد الخيرية حقيقة وقدر الاول ايضا وطها لانه
محمول على العز ورواي عن الشريكين دفع العقر الى المكاتبه حتى اقبل العز
لاحتضاها عنانها فيما فاذا تجزرت ترد للمولى وان بر الشافي ولم يطها
والمسئلة بها فجزرت بطل الذر بهر وضمن الاول لشريكه نصف قيمتها
ونصف عقدها والاولى الاول وهي ام ولده وان كاتبها حررها احدهما
موسرا فجزرت ضمن المعتق لشريكه نصف قيمتها ورجع الضامن به طيها
لما تغور ان الساكت اذا ضمن المعتق يرجع عنده لاعتد بها فخرج عن ضمان
دوره احدهما فجزره الاخر عننا او عكسا اعتق المدبر ان ساء واستسبح
في صورتين وضمن شريكه في الاول فقط **بالموت** موت المكاتب
ومجزه وموت المولى مكاتبه عن ادا فجز ان كان له مال يسجل اليه
لم تجزه الحكم الى ثلاثة ايام لانه ما يرد حريته بالارادة والاولى فجزه لما كان
في الحال وفنسيه باطلاق مولاه او فنيه مولاه برضاه ولو كانت الكفاية فاسد
قال المولى له الفسخ بغير رضاه ويمكن المكاتب فسخها مطلقا في الجاهل والفقير

وان لم

وان لم يرض المولى وعاد رقه ففسخها وما في يده مولاه والمكاتب اذا مات
وله مال يفي للدين لم يفسخ وتودي كمن ستم ماله وحكم بفسخه ان خرج
من اجزاء فسخا بتركه بغير كرهه في كفاية مولاه في كفاية مولاه وانما في
من ماله ميراث لورثته ولو لم يتركه لا يتركه ولو لم يتركه لا يتركه ولو لم يتركه لا يتركه
ليقتت كفاية وسعى الابن في كتابته بغير كرهه في كفاية مولاه في كفاية مولاه
فجزرت بولها بغير كرهها اياها ولو حرره سقطت عن الجاهل حصته
ولو حرر الجاهل او مات ادى الغائب حصته حاله والاراد فشا ولو اوبوا الجاهل
او وصيه له عنقها جميعا وان كاتب الامتعتن لغيرها وعن ابن عباس بن
لها وقيل صح استئناسا للماروي ادى من ذكر لم يرجع على الاخر لا يرجع
ويجوز على القولين الاخرين ما رجوع كاتب نصف عده فادى الكفاية
عقود نصفه وسعى في بنية قيمته وقال العبد له مكاتبه على كماله ولا يأخذ
حادي القديس بالاسم **كتابة العبد المشترك** عبد لشريكه اذ
احدهما لصاحبه ان يكتب خطه باللفظ ويمتص بول الكتابة فكل كاتب
الشريك المأذون له ان يخط فقط عن الامام الخيري الكفاية عنده
وليس لشريكه شيئا لانه اذا اخط بعضه بعض اللفظ فجزء الممتصين
كله للمقاضي لانه له بالمتص فيكون متصا ولو تفرقا لان مقتضى حظ
المقاضي امانة بين شريكين كاستها فوطيها احدهما فاولت فادعاه الوالي
عز وطها الشريك الاخر فاولت فادعاه الوالي الثاني فجزء عود لتمام
ملكه ظاهر خلافها فان تجزرت بعد ذلك جعلت الكفاية كان لم يكن
وج فحق في الحقيقة ام ولد للاول بزوال المانع من الانتفال ووطيها
سابق فحق الاول لشريكه نصف قيمتها ونصف عقدها وبقية شريكه
عقرها كامل لو طيه ام ولد الخيرية حقيقة وقدر الاول ايضا وطها لانه
محمول على العز ورواي عن الشريكين دفع العقر الى المكاتبه حتى اقبل العز
لاحتضاها عنانها فيما فاذا تجزرت ترد للمولى وان بر الشافي ولم يطها
والمسئلة بها فجزرت بطل الذر بهر وضمن الاول لشريكه نصف قيمتها
ونصف عقدها والاولى الاول وهي ام ولده وان كاتبها حررها احدهما
موسرا فجزرت ضمن المعتق لشريكه نصف قيمتها ورجع الضامن به طيها
لما تغور ان الساكت اذا ضمن المعتق يرجع عنده لاعتد بها فخرج عن ضمان
دوره احدهما فجزره الاخر عننا او عكسا اعتق المدبر ان ساء واستسبح
في صورتين وضمن شريكه في الاول فقط **بالموت** موت المكاتب
ومجزه وموت المولى مكاتبه عن ادا فجز ان كان له مال يسجل اليه
لم تجزه الحكم الى ثلاثة ايام لانه ما يرد حريته بالارادة والاولى فجزه لما كان
في الحال وفنسيه باطلاق مولاه او فنيه مولاه برضاه ولو كانت الكفاية فاسد
قال المولى له الفسخ بغير رضاه ويمكن المكاتب فسخها مطلقا في الجاهل والفقير